بالامر وسبب الوجوب لقوله عليه السلام لدلوك الشمس والاضافة الصالحة اليه اذا اضيفه تدل على الاختصاص
فطلقها تنصرف الى الاختصاص الكامل لا يدرى ان قوله المال لزيد يفيد ملك الاختصاص على طريق
الملك او لوجه اخر فاذا عاد وقد اضافة تارة ملابسة فجاز بالاختصاص الكامل
في مثل قولنا صلوة الظهر الى اخره ما علموا السببية والامور المعرفة تكون امارات للاضافة الى احدها
كل واحد منها يوجب غلبة الظن بالسببية لكن يحوجها بعد القطع والنفوذ بتعيين صحيح الكوفة
وفساد او التجدد طالوجوب بتجدده وبطلان المتقدم عليه فان العدم على الشرط اى العدم
عند شرط وجود الاداء حتى انه كما كان قبل الوقت حقيقة اى تحقق كون الوقت سببا للوجوب
ان الوقت اذا كان كما مر نوعا في ذاته بل بجعل الله تعالى اياه كذلك - اذ ربط الاحكام على امور ظاهرة
غير كالملك على النكاح والحل على الطلاق والحرمة على الرضاع وكون الاحكام بالنسبة السامعة الى محل الامور
تلك الامور موقوفة في الاحكام بجعل الله تعالى كما تقرر في الاصول عند اصل السنة فان محل
الحكم قديم فلا يتغير فيطالب قبل الاداء قديم او محكوم به في الازل انه اذا بلغ زيد يجب عليه
كذا او اذا زنى او سرق الحكم المطلق اى الوجوب حادث فانه مضاف الى الجاعل فلا يوجد قبله
ثم معنى اى الوقت للاسبية ان الوقت لسبب للوجوب اداء ان معنى ان الامر اصبا لوجوب
نفس الوجوب لا وجوب الاداء اسبب نفس الوجوب بان سببا للقى الاجاب القديم او مبوب
الحكم عاليه في ظاهره فان سئل اى الشيء الظاهر او الوقت سببا اى لنفس الوجوب
بالنسبة الينا نقل الامر لمطالبة اداء وجب بالاجاب المرتب الحكم عاد سبب الشيء الذي اليه الوقت
فيكون اى لفظ الامر سببا الوجوب الاداء الفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء ان الاول مستفاد

دون السببية على السبب

الكلف بالشيء الا كان سببا لزوم تفريغ الذمة عما تعلق بها فلا بد من سبق وقوعه فان
الشيء ما لم يثبت الشغل في الذمة وثبوت الشغل في الذمة لم يكن الوجوب اما لزوم الاداء فعند
المطالبة بناء على اصل الوجوب ايضا فصار واجب على الخلق عليه السلام والمريض الى فرد
ولا اداء عليهم لعدم الخطاب اى في الاولين فلان خطاب من لا يفهم لغو وفي الاخير فلانها
خاطبان بالصوم زمان اخر الابد للقضاء فوجوب الاصل تعذر نفس الوجوب تأكيدا وتكرر
سببه اى السبب نفس الوجوب تأكيد الخطاب وهو الوقت بما ذكرنا من عدم الخطاب لا لعدم
غير الوقت الا بطاء على السببية فالسببية مختصة فيها اما لذا او للاجماع فيلزم من
نفي احدهما ثبوت الاخر ثم علم ان بعض العلماء لا ادرى كون الفرق بين السبب الوجوب ووجوب
الاداء ويقولون ان الوجوب لا يتصرف الا الى الفعل وهو الاداء وما الفرق ان يكون نفس الوجوب
معنى وجوب الاداء فلا اسمى فرق والله وحده ثم ابدع الفرق وهيا ادعى نظره وما امتنى
حكمته واعمق وكل انه لما كان الوقت سببا للصلاة كان معناه انه لما قدر وقت شريف كان
لازما ان يوجد فيه عبادة مخصوصة وضعت لعباد الله تعالى ومن الصلاة فلزوم وجود تلك
العبادة عقيب السبب هو نفس الوجوب ثم الاداء هو ايقاع تلك العبادة وجوب الاداء الذي فرض
ايقاع تلك العبادة ثم وكذلك مبنى على الاول ان السبب اذا وجد تلك العبادة السببية بينها
فان المراد بالسبب الداعي ثم بواسطة هذا الوجوب طلب ايقاع تلك العبادة فالوجوب الاول
معنى بالصلاة اعني العبادة اذا كان باطلاق فان السبب بداته داعيا الى الاتيان
لا الى العبادة لحاصلة بالاتيان فلزوم وكذلك الاتيان كذلك نفس الوجوب فاذا تصور العقل اللازم

Copyright © King Saud University